الأمم المتحدة S/2005/373

مجلس الأمن

Distr.: General
7 June 2005
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذ في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس خلال ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ تقريرا عن عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقريرا كل ثلاثة أشهر بعد ذلك عن التقدم المحرز نحو إجراء انتخابات وطنية والاضطلاع بكافة مسؤوليات البعثة. وهذا التقرير هو التقرير الرابع المقدَّم عملا بذلك القرار.

٢ – وهذا التقرير يقدم آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ آخر تقرير (S/2005/141 المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ و Corr.1). والتقرير يقدم موجزا عن التطورات الرئيسية التي جرت في العراق، وخاصة فيما يتعلق بالعملية السياسية والتطورات الإقليمية المتعلقة بالعراق. والتقرير يصف كذلك الأنشطة الرئيسية للبعثة خلال الفترة قيد الاستعراض، وكذلك الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة في الانتخابات. وبالإضافة إلى هذا فإن التقرير يقدم آخر المستجدات المتعلقة بالمسائل الأمنية، بما في ذلك تقييم الوضع الأمني وآخر مستجدات الترتيبات الأمنية لوجود الأمم المتحدة في العراق وآخر المستجدات المتعلقة بالمسائل التنفيذية.

ثانيا – موجز عن التطورات الرئيسية في العراق

ألف – العملية السياسية

٣ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركزت العملية الانتقالية على عقد المجلس الوطني الانتقالي، وعلى إجراءاته، وكذلك على تشكيل الحكومة الانتقالية للعراق.

090605 090605 05-36882 (A)
0536882

٤ - وبسبب التأخيرات التي حدثت في التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة تقرَّر المضي في عقد الجمعية الوطنية الانتقالية على أن يكون مفهوما أن الجهود الرامية إلى تشكيل الحكومة سوف تستمر. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥ افتُتحت رسميا الجمعية الوطنية الانتقالية. وبعد إجراء مزيد من المفاوضات، انتخبت الجمعية الوطنية الانتقالية، في ٦ آذار/مارس - نيسان/أبريل، حاجم الحسني رئيسا لها. وانتخب حسين شهرستاني وعارف طيفور نائبين للرئيس.

٥ - والجمعية الوطنية الانتقالية تتألف من ٢٧٥ عضوا وتضم الكيانات السياسية التالية: التحالف العراقي المتحد (١٤٠ مقعدا)، وقائمة التحالف الكردستاني (٧٥ مقعدا)، والقائمة العراقية (٤٠ مقعدا) و ''العراقيون'' (٥ مقاعد)، والجبهة العراقية للتركمان (٣ مقاعد)، والكوادر والنخب المستقلة (٣ مقاعد)، والاتحاد الوطني (مقعدان)، والجماعة الإسلامية في كردستان/العراق (مقعدان)، وتنظيم العمل الإسلامي في العراق (مقعدان)، والتحالف الديمقراطي الوطني (مقعد واحد)، وقائمة الرافدين الوطنية (مقعد واحد)، وتجمع التحرير والمصالحة (مقعد واحد).

٦ - ونتيجة للمفاوضات التي جرت بشأن تشكيل المجلس الرئاسي، أقسم جلال طالباني اليمين كرئيس للعراق في ٧ نيسان/أبريل. وأقسم غازي الياور وعادل عبد المهدي اليمين كنائبين للرئيس في اليوم نفسه.

٧ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير كانت إحدى المسائل الأساسية بين أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين هي كيفية ضمان التمثيل الكافي والشرعي للعرب السنة في الحكومة الانتقالية، وكثيرون منهم لم يشتركوا في الانتخابات. ونتيجة لذلك كان تمثيل العرب السُّنة في الجمعية الوطنية الانتقالية ناقصا. والمفاوضات المطوَّلة التي جرت بين التحالف الكردستاني والتحالف العراقي المتحد، وهما المجموعتان السياسيتان اللتان لهما أكبر عدد من المقاعد في الجمعية الجديدة، أسفرت عن وضع مذكرة تفاهم أرست الأساس لتشكيل الحكومة.

٨ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اعتمدت الجمعية الوطنية الانتقالية الحكومة الانتقالية برئاسة إبراهيم الجعفري. وتتألف الحكومة من ٣٢ منصب وزير وأربعة مناصب نائب وزير.

٩ - والوقت الذي استغرقه تشكيل الحكومة أتاح فرصا عديدة لمناقشة المسائل السياسية والدستورية الرئيسية. وكانت هذه المناسبة هي أول مناسبة لقيام الأحزاب السياسية في العراق بإجراء مناقشات متعمقة والدخول في مفاوضات بشأن المسائل البالغة الأهمية التي

تواجه الإدارة الجديدة. وبالنظر إلى أن محاولات تشكيل الحكومة قد استغرقت وقتا طويلا فإن عراقيين كثيرين قد أعربوا عن القلق إزاء مدى تركيز العملية على الاعتبارات العرقية والطائفية. وعلى العكس من هذا فإن مراقبين كثيرين ركّزوا على ما للمفاوضات الجارية من أثر على الجدول الزمني الانتقالي، وخاصة صياغة الدستور، وعلى الطريقة التي قد تؤدي بها الاتفاقات داخل الأحزاب وفيما بينها إلى الإخلال بحرِّية الحركة الضرورية للحكومة.

١٠ - والصعوبات التي صودفت في توزيع المناصب لإرضاء كافة الجماعات العرقية والدينية في العراق تشير إلى التحديات الكبيرة التي ستواجَه، وخاصة بالنسبة لعملية وضع الدستور. ووفقا للجدول الزمني الذي وضِع بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) فإنه من المتوقع أن تستمر الحكومة الانتقالية في عملها إلى حين إجراء الانتخابات طبقا لدستور دائم جديد يؤدي إلى حكومة منتخبة دستوريا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١١ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، أنشأت الجمعية الوطنية الانتقالية لجنة صياغة الدستور. وطبقا للجدول الزمني للعملية الانتقالية السياسية فإنه من المتوقع أن تكون اللجنة قد وضعت مشروعا لدستور دائم بحلول ١٥ آب/أغسطس ما لم يُطلب التمديد لمدة ستة أشهر، وهو التمديد المنصوص عليه في القانون الإداري الانتقالي. وبعد ذلك سوف يقدَّم مشروع الدستور الدائم إلى الشعب العراقي كي يوافق عليه في استفتاء عام يُجرى في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

١٢ - ولجنة صياغة الدستور يرأسها الشيخ همام الحمودي من التحالف العراقي المتحد، وفؤاد معصوم، قائمة التحالف الكردستاني، وعدنان جنابي، من القائمة العراقية، يعملان كنائبين للرئيس. وقد أختير خمسة وخمسون عضوا في الجمعية الوطنية الانتقالية من القوائم المختلفة كأعضاء في اللجنة الدستورية. وتضم اللجنة ٢٨ عضوا من التحالف العراقي المتحد و ١٥ عضوا من التحالف الكردستاني وثمانية أعضاء من القائمة العراقية. وتضم اللجنة أربعة أعضاء من الجماعات الأصغر. وهذه الجماعات تمثل التركمان والمسيحيين السريانيين والزيديين. وإضافة إلى لجنة صياغة الدستور فإن الجمعية قد أنشأت ٢٦ لجنة دائمة لمساعدتها في ممارسة وظائفها التشريعية والإشرافية.

١٣ - وفي ٢٥ أيار/مايو أنشأت لجنة صياغة الدستور لجنة فرعية كُلِّفت بمهمة تحديد آليات لجعل عملية وضع الدستور عملية أكثر شمولية. ومن المتوقع أن تنتهي اللجنة الفرعية من مهمتها في وقت قريب. وقد أنشأت لجنة صياغة الدستور أيضا لجنتين فرعيتين معنيتين بمسألة الفيدرالية ومسألة حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه فإن الحكومة قد شكلت لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالشؤون الدستورية وتتكون من ستة وزراء (العدل، وشؤون

المحافظات، وشؤون المرأة، والثقافة، والبلديات، والأشغال العامة) يرأسهم نائب لرئيس الوزراء. وقد كُلفت اللجنة المشتركة بين الوزارات بدعم عملية وضع الدستور.

١٤ - وهذه المرحلة الانتقالية السياسية الجديدة للعراق تجري في بيئة للأمن لم تُظهر بعد أية دلائل للتحسن. ومنذ أن بدأت الحكومة الانتقالية أعمالها زادت كثيرا الهجمات، وبينها هجمات انتحارية بالقنابل، ضد المدنيين العراقيين والموظفين العامين على حد سواء. وفي تحد واضح لتشكيل الحكومة المنتخَبة تكرَّر بصفة خاصة شن هجمات على قوات الشرطة وقوات الأمن في العراق. والزيادة الكبيرة في هجمات المتمردين في نيسان/أبريل وأيار/مايو أدَّت إلى خسائر كبيرة بشكل خاص في المدنيين. غير أن الحصول على تقارير دقيقة عن تلك الحوادث لا تزال تكتنفه مشكلة، كما أن الأرقام المتعلقة بعدد الإصابات لا تزال غير مؤكَّدة.

١٥ - وقد صعَّدت القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية بدرجة كبيرة من حملاتها المضادة للمتمردين في بغداد وحولها وكذلك في غربي العراق. وأفادت تقارير بارتفاع معدلات الإصابات وبارتكاب جميع الأطراف لمخالفات بالنسبة للحريات المدنية وحقوق الإنسان.

١٦ - وفي مواجهة الوضع الأمني مددت الحكومة الانتقالية في ١٣ أيار/مايو ''أمر حماية الأمن الوطني'' في جميع أنحاء العراق، فيما عدا المحافظات الشمالية الثلاث، لمدة ٣٠ يوما. وهذا الأمر أصدرته الحكومة العراقية المؤقتة لأول مرة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ وكان يُجدَّد بعد ذلك كل شهر. وبصفة عامة لا يزال وضع حقوق الإنسان في العراق مسألة مثيرة للقلق البالغ.

باء - التطورات الإقليمية والدولية المتعلقة بالعراق

١٧ - في يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ استضافت تركيا في اسطنبول الاجتماع الثامن لبلدان الجوار في العراق. وحضر ذلك الاجتماع وزراء خارجية الأردن وجمهورية إيران الإسلامية والبحرين وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت ومصر، ونائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وممثل للجنة الأوروبية، وممثلي الخاص أشرف قاضي. وقد رحّب المشاركون في الاجتماع بإجراء الانتخابات وبإنشاء الحكومة الانتقالية الذي تلاه، وأعربوا أيضا عن تأييدهم للعملية الانتقالية السياسية المستمرة في العراق وفقا للجدول الزمني المحدَّد في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

١٨ - وفي البلاغ الختامي أعرب المشاركون عن رغبتهم الشديدة في أن تستكمل الهيئات المنتخبة في العراق العملية الانتقالية السياسية بطريقة تتسم بالشمولية والشفافية والديمقراطية بما يكفل المشاركة الفعّالة من الشعب العراقي بجميع طوائفه في عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق. وشدّد المشاركون أيضا على الدور المحوري الذي ينبغي أن تلعبه الأمم المتحدة في هذه المرحلة الجديدة التي ستكون فيها لعملية تكوين توافق في الآراء وصياغة دستور موحَّد أهمية بالغة. واتفق المشاركون على أنه ينبغي لعملية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تكون بمثابة نقطة مركزية في تلقّي، وتجهيز، المساعدة السياسية ومساعدات المانحين للعملية الانتقالية. وتلقّى ممثلي الخاص تأييدا قويا من المشاركين في أدائه لمهامه. ورحّب المشاركون أيضا بزيادة موظفي الأمم المتحدة ومكاتبها في العراق. وبالنسبة للمتابعة، اتُّفق على أن يُعقد الاجتماع الثاني لوزراء الخارجية في تركيا في أقرب وقت ممكن. وقبل أيضا العرض الذي قدَّمته جمهورية إيران الإسلامية لاستضافة الاجتماع التالي على مستوى وزراء الخارجية.

١٩ - وقام رئيس الوزراء الجعفري يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥ بزيارة لأنقرة في أول رحلة يقوم بها إلى الخارج بعد تشكيل الحكومة الانتقالية. وصحب رئيس الوزراء ستة أعضاء من مجلس الوزراء الذي يرأسه. وكان التركيز في الاجتماعات التي عقدها رئيس الوزراء منصبا أساسا على المسائل ذات الصلة بالتجارة والأمن في المنطقة.

٢٠ - وعلى المستوى الدولي، قُدِّمت من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مبادرة للاشتراك معا في استضافة مؤتمر دولي بشأن العراق وذلك بناء على طلب الحكومة الانتقالية. ومن المقرر أن يُعقد هذا المؤتمر، الذي سيكون على مستوى وزراء الخارجية، في بروكسل في ٢٢ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥. وقد عُقد مؤتمر تحضيري في القاهرة في ٢ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يحضر المؤتمر ٨٠ بلدا. وسوف يكون المؤتمر فرصة لأن تقدِّم الحكومة العراقية التي شُكِّلت حديثا أولوياتها وتوجهاتها الاستراتيجية ذات الصلة بالعملية السياسية، بما في ذلك عملية وضع الدستور والمناسبات الانتخابية المقبلة، والمسائل المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية، وكذلك المسائل المتعلقة بالأمن والنظام العام.

ثالثا - معلومات مستكمَلة عن أنشطة الأمم المتحدة

ألف - الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام داخل العراق وفي الخارج

٢١ - خلال الفترة التي يشملها التقرير واصل ممثلي الخاص وأفراد الفريق السياسي التابع له بذل جهود التيسير السياسي من أجل تعزيز إجراء عملية انتقالية سياسية تكون متسمة

بالشمولية والمشاركة والشفافية بحيث تستجيب لحاجات كافة الطوائف العراقية. وتحقيقا لهذا الهدف بُذلت جهود خاصة في اتجاه تشجيع الحوار بين أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية والحكومة الانتقالية وزعماء المجموعات السياسية التي ظلت حتى الآن خارج العملية السياسية.

٢٢ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، قررتُ تعيين مايكل فون ديرشولنبرغ نائبا لممثلي الخاص للشؤون السياسية في العراق من أجل مواصلة تعزيز الوجود السياسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق في بغداد. وقد تسلم السيد فون دير شولنبرغ مؤخرا مهام منصبه في بغداد، وهو يتبع مباشرة ممثلي الخاص، أشرف قاضي. وسوف يعمل أيضا على نحو وثيق مع نائب ممثلي الخاص لإعادة الإعمار والتنمية والشؤون الإنسانية في العراق، ستافان دي ميستورا، الذي يوجد مكتبه في عمان.

٢٣ - وشدَّد السيد قاضي في جميع المناقشات التي أجراها على أهمية الشمولية وتحقيق تمثيل متوازن في تشكيل الحكومة وفي صياغة الدستور لضمان تناول المصالح وأوجه القلق المشروعة لجميع العراقيين. وداخل العراق وخارجه، التقى ممثلي الخاص والفريق التابع له بممثلي مجتمعات العرب السُّنة والقبائل والجماعات من أجل اكتساب فهم أفضل لأوجه القلق الذي يساورهم ولنواياهم بالنسبة للعملية السياسية. وقد شجعهم ممثلي الخاص بثبات على الإفصاح عن آرائهم من خلال المشاركة السلمية والحوار.

٢٤ - وتابع ممثلي الخاص بنشاط، وفقا لولايته، المناقشات التي جرت بين الأحزاب المشترِكة في تشكيل الحكومة، وقدَّم التشجيع والمشورة لضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة. وألقى ممثلي الخاص كلمة في الجمعية الوطنية الانتقالية في اجتماعها الافتتاحي.

٢٥ - والتقى ممثلي الخاص وأعضاء فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بانتظام، مع الرئيس ونائبَيْ الرئيس، ورئيس الوزراء ونائبَيْه، والمتحدث باسم الجمعية الوطنية الانتقالية ونائبَيْه، ووزراء الخارجية والداخلية والدفاع وحقوق الإنسان والعدل والتخطيط والمالية وشؤون المحافظات ووزراء آخرين. وعُقدت أيضا اجتماعات منتظمة مع مستشار الأمن القومي، وزعماء الكتل البرلمانية والجماعات السياسية غير الممثَّلة في الجمعية الوطنية الانتقالية، وممثلي المنظمات الأكاديمية والمهنية والنسائية والمدنية. وبالإضافة إلى هذا، أُجريت اتصالات وثيقة مع أعضاء المجتمع الدبلوماسي وكبار قادة القوة المتعددة الجنسيات في بغداد وفي البصرة. وفي البصرة، ألقى ممثلي الخاص كلمة أمام مجلس التنسيق المشترك بين المحافظات والتقى بمسؤولين كبار من محافظات البصرة وذي قار وميسان.

٢٦ - وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ اجتمع ممثلي الخاص آية الله العظمى علي السيستاني في مدينة النجف الأشرف وزار ضريح الإمام علي. واحتفظ ممثلي الخاص، فضلا عن ذلك، باتصالات منتظمة مع الشيخ حارث الضاري، رئيس هيئة علماء المسلمين، ومع ممثلين آخرين لطيف عريض من المجموعات الدينية والعرقية في العراق.

٢٧ - واستعرض ممثلي الخاص، في مناقشاته مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، التقدم المحرز في معالجة الشكاوى الرسمية التي قدمت إلى المفوضية عقب الانتخابات التي أجريت يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير. وشدّد ممثلي الخاص على أن معالجة هذه المسائل على نحو يتسم بالفعالة والشفافية هي عنصر أساسي في بناء، وإرساء، الثقة في المؤسسات السياسية العراقية. وشجّع ممثلي الخاص أيضا المفوضية على الاضطلاع بدور فعَّال في توفير معلومات لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي عن التبعات العملية لأعمالهم المتعلقة بالدستور على تنظيم عملية الاستفتاء على الدستور والانتخابات المقبلة. وأوضح ممثلي الخاص أنه، نظرا لأن الوقت المتاح للعملية التحضيرية ضيّق للغاية، من المهم أن يستمر على حوار حثيث ومستديم بين المفوضية، من ناحية، والحكومة الانتقالية والمجلس الوطني الانتقالي.

٢٨ - وفي الكويت، اجتمع ممثلي الخاص يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ مع وزير الخارجية ومع سفراء الدول المجاورة، فضلا عن سفراء الاتحاد الروسي والهند وعدة بلدان أوروبية. وفي تركيا، أجرى ممثلي الخاص يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ محادثات مع وزير الخارجية ومسؤولين كبار في وزارة الخارجية. وقد ركّزت المحادثات التي أجريت على التقدم الحاصل في العملية الانتقالية السياسية وأهمية التشجيع على إحلال قدر أكبر من الاستقرار السياسي وعلى تهيئة بيئة أمنية أكثر استقرارا. وكان دور الأمم المتحدة في تقديم تقارير محايدة وموضوعية عن العائدين والتشريد والتعويض، لا سيما فيما يتعلق بكركوك ومناطق أخرى كانت فيها هذه المسائل موضع خلاف، من بين القضايا الأخرى التي نوقشت.

٢٩ - وفي بروكسل، اجتمع ممثلي الخاص، يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بمفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي وبمسؤولين كبار في المفوضية الأوروبية، وكذلك بالممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وبأعضاء في البرلمان الأوروبي وبوزير خارجية بلجيكا. وركّزت المناقشات التي أُجريت على آفاق توسيع العلاقات مع الحكومة الانتقالية وعلى المؤتمر الدولي المرتقب عن العراق في بروكسل وعلى التنسيق بين المانحين دعما للحكومة الانتقالية والعملية السياسية الواسعة.

٣٠ - وفي روما، اجتمع ممثلي الخاص، يوم ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بمسؤولين كبار من وزارة الخارجية، وبرئيس الأركان وبأعضاء في السلك الدبلوماسي لإجراء مناقشات ركّزت

على الآفاق السياسية المتوقعة للحكومة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني وزيادة فعالية المبادرات الدولية والثنائية في المجال الإنساني وفي إعادة الإعمار والتنمية.

٣١ - واجتمع ممثلي الخاص أثناء زيارته لواشنطن، العاصمة، يوم ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وبمسؤولين كبار آخرين في وزارة الخارجية وفي مجلس الأمن القومي. وقد ركّزت المناقشات التي أُجريت على آفاق التقيّد بالجدول الزمني المبيّن في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وعلى الأولويات التي تواجه الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي في الأشهر المقبلة وعلى أهمية التوعية السياسية لضمان أن تكون عملية تحقيق المصالحة الوطنية متسمة بالفعالية.

٣٢ - وعلى هامش اجتماع اسطنبول للدول المجاورة للعراق الذي عُقد يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أجرى ممثلي الخاص محادثات مع الأمين العام لجامعة الدول العربية ومع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث شجع على أن يشارك خبراء من المنطقة بنشاط في تقديم خبراتهم للعملية الدستورية العراقية.

٣٣ - وفي يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ اجتمع ممثلي الخاص وفريقه بوزير الخارجية الفرنسي وبالمستشار الدبلوماسي لرئيس فرنسا وبكبار المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية. وقد ركّزت المحادثات التي أُجريت على الوضع السياسي والأمني الآخذ في التطور عقب تشكيل الحكومة الانتقالية، وعلى احتمالات التقيّد بالجدول الزمني المبيّن في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وكذلك على السبل الكفيلة بضمان عملية سياسية شاملة للجميع بالفعل وتعكس حقوق كافة المجموعات السكانية العراقية. وفيما يتعلق بمؤتمر بروكسل المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بُحثت في المناقشات السبل التي يمكن بها للمؤتمر أن يدعم الحكومة المشكَّلة حديثا وأن يهيئ مناخا يمكن أن تتحقق فيه فعالية أكبر في إعادة البناء السياسي والاقتصادي.

٣٤ - وشدّد ممثلي الخاص في جميع مناقشاته على أهمية الأخذ بنهج ذي قاعدة عريضة تشمل المبادرات السياسية والاقتصادية لتحسين المناخ الأمني. وأكد ممثلي الخاص على أن ذلك أمر ضروري لإتاحة إطار يدعم بالفعل الإجراءات الأمنية وكذلك لزيادة مشاركة المواطنين العراقيين في عملية انتقالية سياسية ناجحة.

باء - أنشطة الدعم الدستورية

٣٥ - يدعو القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وفقا لما تطلبه حكومة العراق، لأداء دور رئيسي في تشجيع الحوار وبناء التوافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن صياغة شعب العراق لدستور وطني. وكما أبرزت في تقريري الأخير

(S/2005/141) فإن الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالقيام بكل ما هو مكن لدعم الجهود التي يبذلها العراق ويملكها العراقيون بهذا الصدد. وللتحضير بفعالية للاضطلاع بدور المساعدة في هذا المجال أنشأ ممثلي الخاص مكتبا للدعم الدستوري باعتباره جزءا لا يتجزأ من عمليات البعثة في بغداد. ويرأس المكتب نيكولاس هايسوم.

٣٦ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ تلقت البعثة من رئيس المجلس الوطني العراقي رسالة يطلب فيها من الأمم المتحدة أن تقدم، بمساعدة الأوساط المانحة الدولية، مساعدة تقنية، بما في ذلك الخبرة التقنية واللوجستية في الشؤون العامة بما يساعد على تعزيز الحوار الوطني بين لجنة الصياغة الدستورية التابعة للجمعية الوطنية الانتقالية والشعب العراقي وبناء توافق في الآراء يعم البلد بأسره بشأن مشروع الدستور وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦(٢٠٠٤).

٣٧ - ونظمت البعثة برنامجها للمساعدة في خمسة مجالات مختلفة هي: التيسير والمساعي الحميدة الموجهة نحو تعزيز الشمولية وبناء توافق في الآراء؛ والدعم المؤسسي بما يشمل المساعدة المادية وبناء القدرات والتدريب واكتساب الخبرة؛ وتقاسم المعارف بشأن مسائل إجرائية وموضوعية، مثل طبيعة الدولة، والنظام الفيدرالي، وحقوق الإنسان (بما فيها حقوق المرأة)، والخدمة المدنية، والقوات المسلحة؛ والتوعية العامة التي تشمل تثقيف وسائط الإعلام والمجتمع المدني والمجموعات السكانية في عموم العراق (لا سيما المجموعات التي تشعر بأنها مُقصاة أو مهمشة) لتقديم مساهمة ذات مغزى في المداولات الدستورية في إطار الجمعية الوطنية الانتقالية؛ وتنسيق المساعدة الدولية.

٣٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض أجرى فريق الدعم الدستوري التابع للبعثة مشاورات مكثفة مع أطراف فاعلة وطنية ودولية رئيسية داخل العراق وخارجه بهدف تعزيز عملية لوضع الدستور تكون متسمة بالشمولية والمشاركة والشفافية وكفيلة بأن تستجيب للمطالب الأساسية لجميع الناخبين العراقيين. وعقَد الفريق اجتماعات متكررة مع أعضاء في الجمعية الوطنية الانتقالية، ومع ممثلي المجموعات التي بقيت حتى الآن خارج العملية السياسية، لمناقشة قضايا إجرائية وموضوعية وتقنية ذات صلة بدور البعثة في الدعم الدستوري. واجتمع الفريق أيضا بعدد كبير من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وبجماعات المجتمع المدني، فضلا عن ممثلي الدول الأعضاء الموجودين في المنطقة.

٣٩ - وحضر ممثلو البعثة أيضا عددا من الحلقات الدراسية التي تتعلق بعملية وضع الدستور والتي عقدتها منظمات غير حكومية في الأردن وشارك فيها أيضا مجموعات رئيسية من المجتمع المدني العراقي، وأعضاء في الجمعية الوطنية الانتقالية، وخبراء قانون من مختلف الأحزاب الممثَّلة في المجلس. وعقد الفريق الدستوري التابع للبعثة أيضا اجتماعات غير رسمية

مع منظمات غير حكومية دولية وسفارات لتبادل المعلومات ولضمان التنسيق الفعَّال في هذا المجال. وحضر ممثلو أمانة الجمعية الوطنية الانتقالية هذه الاجتماعات بطلب من البعثة.

٤٠ - وبناء على طلب جهات مانحة دولية موجودة في بغداد تترأس البعثة بانتظام الاجتماعات التي تعقدها الجهات المانحة بشأن عملية وضع الدستور، كما أنها تنسق، عند الاقتضاء، جهود المساعدة الدولية في هذا المجال. واجتماعات الجهات المانحة غدت في الآونة الأخيرة أكثر عملية من خلال تشكيل لجان فرعية صغيرة ركَّزت على قضايا تقنية محددة، بما في ذلك تقديم الدعم لهيئة صياغة الدستور وللتوعية العامة.

٤١ - وعلاوة على ذلك، شرعت مجموعتا البعثة (إدارة الحكم والتعليم) في تعميم الأنشطة المرتبطة بوضع الدستور في المشاريع الحالية والمخططة كلما، وحيثما، أمكن ذلك. ويعمل كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنشطة واسعة النطاق لإذكاء الوعي بعملية وضع الدستور وضمان المشاركة الشعبية.

٤٢ - وفي الأشهر القادمة سيزيد مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة من بذل الجهود لزيادة الأنشطة التي يقوم بها لمساعدة المجلس الوطني الانتقالي إلى حدودها القصوى وذلك بهدف تحقيق النجاح لعملية وضع الدستور.

جيم - الأنشطة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية

٤٣ - تمثل الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير منعطفا هاما في العملية الانتقالية في العراق. وفي حين أن اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق قد أحرزت تقدما كبيرا في تثبيت أقدامها، فإن الحاجة لا تزال تدعو إلى توطيد وضعها وقدراتها، لا سيما ترقبا للاستفتاء الدستوري المقرَّر إجراؤه في موعد لا يتعدى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وللانتخابات اللاحقة لإقامة حكومة دائمة، وهي الانتخابات المقرر إجراؤها في موعد لا يتعدى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٤٤ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ نظَّمت شعبة تقديم المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية اجتماعا بشأن ''الدروس المستفادة والتحديات المقبلة'' في نيويورك لتقييم التحضيرات لانتخابات كانون الثاني/يناير وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التعزيز قبل عمليات الانتخابات القادمة. وشارك في الاجتماع مفوضو

اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق وجميع المؤسسات التي شكّلت جزءا من البعثة الدولية للانتخابات في العراق، فضلا عن جميع الكيانات التي شاركت في المجهود الانتخابي تحت مظلة الأمم المتحدة. والمناقشات المستفيضة التي أجريت في الاجتماع أفضت إلى توصيات تفصيلية حدَّدت المسائل التي من المرجَّح أن تتطلب اهتماما خاصا في الأشهر المقبلة.

٤٥ - وتواصل الأمم المتحدة العمل بشراكة وثيقة مع اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق من أجل التحضير للمناسبات الانتخابية المقبلة. وبناء على دعوة من اللجنة، تقوم بعثة لتقييم الاحتياجات تابعة للأمم المتحدة بزيارة للعراق في الفترة من ٦ إلى ٢٦ حزيران/يونيه لتقييم احتياجات اللجنة من حيث المساعدة الدولية والمجالات المحددة التي سيكون من الأنسب بالنسبة لها أن تقدم المساعدة من جانب الأمم المتحدة. وسوف تجتمع بعثة تقييم الاحتياجات مع مجموعة واسعة من المحاورين العراقيين وستدرس مجموع المسائل المتعلقة بالتنفيذ والتخطيط للاستفتاء والانتخابات. وسوف تشمل بعثات تقييم الاحتياجات المقبلة أيضا زيارات إلى البصرة وأربيل لتقييم الاحتياجات والإمكانات الإقليمية بغية تعزيز اللجنة على مستوى المحافظات والمستويات الأدنى.

٤٦ - ومن الممكن أن يكون لصياغة دستور جديد تأثير عميق على النظام الانتخابي والعملية الانتخابية. والأمم المتحدة على استعداد لإسداء المشورة وتقديم المساعدة بشأن الكيفية التي قد تؤثِّر بها الخيارات المختلفة المتعلقة بالتمثيل التشريعي على النظام الانتخابي والتحضيرات للانتخابات. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في صياغة تشريعات جديدة ذات صلة بالانتخابات، بما فيها قانون الاستفتاء. وسوف تواصل الأمم المتحدة أيضا القيام بدور رائد في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية الكبيرة التي ستكون مطلوبة لتنظيم الاستفتاء الدستوري والانتخابات.

دال - إعادة التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية

٤٧ - على الرغم من القيود الأمنية السائدة التي تحد من تنقل الموظفين داخل العراق، واصلت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها دعم التنسيق بين الجهات المانحة وبناء القدرات وتقديم الخدمات الأساسية من داخل البلد وخارجه. وكانت للنظراء الوطنيين داخل الوزارات المنفِّذة، والمتعاقدين العراقيين، والمنظمات غير الحكومية، وموظفي الأمم المتحدة الوطنيين، أهمية حاسمة في كفالة تقديم المساعدة بطريقة متسقة ومتواصلة لتنفيذ المشاريع وفي تعزيز بناء القدرات. وبغية تحديد أولويات إعادة التعمير والتنسيق الفعَّال بين الجهات المانحة أنشأت الحكومة الانتقالية لجنة استشارية معنية بإعادة التعمير والتنمية تتألف من وزراء المالية،

والتخطيط، والإسكان، والصناعة، والكهرباء، والنقل، والاتصالات، وشؤون المحافظات، والأشغال العامة. ويعمل وزير المالية كمسؤول عن التنسيق بين الجهات المانحة.

٤٨ - وفي ٢٤ آذار/مارس عقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق استعراضا شاملا مشتركا للإطار الاستراتيجي لتقديم المساعدة المشترك بين الأمم المتحدة والعراق مع السلطات العراقية، مع التأكيد مجددا على إطار عمليات متكامل. وشارك في رئاسة هذا الاجتماع نائب ممثلي الخاص المعني بالشؤون الإنسانية وشؤون إعادة التعمير والتنمية في العراق، ووزير التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي. وكان من بين المشاركين مسؤولون عراقيون كبار آخرون وممثلون عن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. والإطار الاستراتيجي لتقديم المساعدة المشترك بين الأمم المتحدة والعراق الذي أسفر عنه الاجتماع يبرز مجالاتِ الأولوية الرئيسية لأنشطة التعمير والتأهيل المقبلة في العراق.

٤٩ - وبفضل وجود نائب منسق إعادة التعمير والمساعدة الإنسانية وغيره من موظفي الأمم المتحدة الأساسيين الوطنيين والدوليين في مجالي التنمية والشؤون الإنسانية في بغداد، بوسع الأمم المتحدة أداء دور متزايد الأهمية من حيث التنسيق بين الجهات المانحة. وفريق إدارة المعلومات الذي أُنشئ حديثا يكمِّل هذه العملية. وقد أنشأ الفريق قاعدة بيانات تغطي المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالعراق، بغض النظر عن مصدر تمويلها. وهذا يمكّن الفريق من تقديم تحليلات ومنتجات إعلامية أخرى إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وكذلك إلى وكالات الأمم المتحدة، لتيسير أنشطة الدعوة التي تلبي احتياجات العراقيين جميعا؛ كما يتيح منبرا يمكِّن من تسليط مزيد من الضوء على أنشطة الأمم المتحدة.

٥٠ - ولا يزال بناء القدرات يمثل المجال الذي ينصَّب عليه التركيز أساسا في العديد من أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وذلك بالنظر إلى الاحتياجات العاجلة للمجتمع المدني العراقي والمؤسسات الحكومية في هذا المجال. ومؤخرا زاد فريق الأمم المتحدة القطري زيادة كبيرة عدد الأنشطة والبرامج والمشاريع التي يضطلع بها بالتعاون مع الوزارات المنفِّذة. وفي الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نفَّذ الفريق حوالي ٢٠٠ نشاط من أنشطة بناء القدرات عن طريق التدريب التقني وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى. وشاركت وزارات ومنظمات من المجتمع المدني مشاركة نشطة في تلك الأنشطة.

٥١ - وأنشطة بناء القدرات الرئيسية شملت التدريب على المهارات الإدارية لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وتدريب المدرسين في مرحلة الطفولة المبكرة، وحلقة عمل عن

الثقافة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. وفيما يتعلق بمجالات الصحة والمياه والصرف الصحي، شملت أنشطة بناء القدرات مراقبة الأوبئة، ومنهجية البحث في مجال الصحة العقلية، وكذلك أساليب وضع تقديرات وإسقاطات متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتكملةً لتدريب المدربين على المراقبة الصحية للشبكات العمومية للإمداد بالمياه، نُظم تدريب على الأساليب العملية لإدارة المياه المحلية، وإدارة النفايات الصلبة وهندستها، وقانون المياه والمؤسسات المعنية بها، وتشغيل محطات معالجة المياه، وإدارة شبكات المياه وصيانتها. وأنشطة بناء القدرات الأخرى ذات الصلة بالهياكل الأساسية شملت التدريب على إنشاء قاعدة لشبكات توزيع الكهرباء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، ووضع نماذج لشبكات التوزيع وتحليلها وتصميمها، وتدريب مهندسين على برامجيات وتقنيات تخطيط التوزيع.

٥٢ - ومن خلال المجموعة ٤ الجديدة (المتعلقة بالزراعة والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية)، نُفِّذت الأنشطة التالية: تدريب المدربين على تنمية مزاولة الأعمال الحرة وتكنولوجيات معالجة الأغذية/المواد من غير الأغذية؛ ودعم الإدارة البيئية للأهواز العراقية؛ والتنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية؛ وتدريب الأطباء البيطريين على إدارة التغيير؛ والسياسة المتكاملة لإدارة موارد المياه؛ وتدريب المدرسين على التوعية بمخاطر الألغام؛ وتدريب أفرقة إزالة الألغام العراقية.

٥٣ - والأنشطة المتعلقة بأسلوب الحكم والمجتمع المدني شملت حلقات دراسية تثقيفية بشأن المرأة والدستور؛ ومحو الأمية لدى المرأة؛ والتدريب على قضايا نوع الجنس ورصدها؛ وتمويل الإسكان؛ وتمكين الفئات المنخفضة الدخل والضعيفة؛ والمهارات الإدارية وتعزيز التوعية بحقوق الإنسان للمنظمات غير الحكومية المحلية؛ والتوجيه بشأن قاعدة بيانات المساعدة المقدمة من الجهات المانحة والتدريب على استخدامها؛ ومؤتمرات تركِّز على الأسر وعلى المسائل القانونية للمركز الوطني للأشخاص المفقودين.

٥٤ - والأنشطة الهامة الأخرى شملت إعطاء وزير التخطيط والتعاون الإنمائي في بغداد في ١٢ أيار/مايو إشارة البدء في إعداد الدراسة الاستقصائية عن الظروف المعيشية للعراقيين، وهي دراسة يموِّلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإنشاء شبكة الأهواز للمعلومات ومنظمة غير حكومية وطنية لإزالة الألغام؛ وتقديم الدعم لوضع سياسات بالغة الأهمية في مجالات حقوق الإنسان والانتخابات والخدمات الاجتماعية وتمكين المجتمع المدني؛ وحملة للتلقيح ضد الحصبة والنكاف والحميراء، وهي حملة استفاد منها ١ ٤٥٨ ٧٧١ طفلا حتى الآن (انخفض عدد حالات داء الليشمانيات المبلَّغ عنها بنسبة ٥٥ في المائة).

٥٥ - وتواصلت أيضا أنشطة إعادة التعمير في جميع أنحاء العراق عن طريق الشركاء المنفذين. والأنشطة المنفَّذة في الفترة المشمولة بالتقرير تشمل التأهيل الجاري لمدارس عددها ٧٣ مدرسة، ومرافق المياه والصرف الصحي في ٨٠٠ مدرسة؛ و ٢٤ مرفقا لتدريب المدرسين ومراكز التثقيف المجتمعية؛ وإصلاح محطات معالجة المياه ومحطات معالجة النفايات الصلبة؛ وإصلاح ٢٢ محطة لتوليد الكهرباء، ورفع مستوى شبكات النقل؛ وتسلّم مواد لإنشاء المساكن تتعلق بوحدات في شمال العراق عددها ٧١٣ ١ وحدة؛ وتقديم الدعم التقني والدعم الغذائي المادي لنظام التوزيع العمومي ومشروع إغناء القمح/الدقيق التابعين لوزارة التجارة، وتوفير الحماية والمساعدة المادية لما يزيد على ٠٠٠ ٥ أسرة من أسر المشردين داخليا؛ ورصد العائدين في ٨٩٠ أسرة في وسط العراق و٤٠٠ قرية جنوبي العراق. وتسليم ٢٥ آلة متنقلة لإضافة اليود إلى الملح، ليصل مجموع تلك الآلات إلى ٦٤ آلة، سيمكِّن العراق من تحقيق إضافة اليود إلى الملح في كافة أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. وتلقى ما مجموعه ٢٩٧ ٧٨ طفلا مصابا بسوء التغذية ٣٨٦ ٤٦ كيلوغراما من اللبن العلاجي في شهر نيسان/أبريل وحده، في حين حظي أطفال الشوارع باهتمام خاص من خلال الدعم والخدمات المقدمة من مراكز الاستقبال المفتوحة للجميع في محافظتي البصرة والناصرية ومنطقة الخادمية في بغداد.

٥٦ - وتشكل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة اثنتين من أهم العقبات أمام إعادة التعمير والتنمية في بعض المناطق. ويعد إكمال دراسة استقصائية حول أثر الألغام الأرضية، وجمع ٨١٢ ١٣ قطعة من الألغام والذخائر المنفجرة وغير المنفجرة، وإزالة الألغام من مساحة قدرها ٤٠٠ ٢٢٥ متر مربع، خطوات بالغة الأهمية في اتجاه تذليل تلك العقبات.

٥٧ - وواصلت وحدة الشؤون الإنسانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق رصد الحالة الإنسانية والتنسيق ضمن إطار الفريق العامل المعني بحالات الطوارئ من أجل متابعة المسائل ذات الأهمية في مناطق التوتر السابقة أو الحالية عبر العراق، مثل الفلوجة والرمادي والقائم في الآونة الأخيرة. وينصب الاهتمام بصفة خاصة على ما نشأ عن الصراع من احتياجات مادية ومن حاجات الحماية للمشردين داخليا. وقُدمت المساعدة إلى ٠٠٠ ١ أسرة في الفلوجة، حيث تلقت تلك الأسر خياما وفوانيس وحشيّات ومواقد للطبخ. وتلقّى حوالي ٩٧٤ ٤٦ فردا من العائدين المشردين داخليا مساعدة غذائية إضافية. واستهدفت جهود التوزيع أيضا المشردين داخليا من الفلوجة، بما يشمل ٥١٩ ١١ أسرة انتقلت مؤقتا إلى مجتمعات محلية أخرى في جميع أنحاء محافظة الأنبار.

٥٨ - والعمليات العسكرية في منطقة القائم كان لها أثر على السكان المحليين وعلى المشردين داخليا من الفلوجة. ونتيجة لذلك، حُدِّدت ٠٠٠ ٢ أسرة من أسر المشردين داخليا من الفلوجة لتلقي المساعدة وكذلك أسر المشردين داخليا القادمين أصلا من القائم والمناطق المحيطة بها وهي أُسر يبلغ عددها التقديري ٠٠٠ ٢ أُسرة. ووُزعت الأغذية والمياه والبنود من غير الأغذية، مثل الحشيات والخيام وحاويات تخزين المياه واللوازم الطبية الأساسية، على الأسر المحتاجة، وكذلك على المرافق الصحية المحلية. والحالة الأمنية تُعيق الوصول إلى المنطقة وبالتالي تقييم احتياجاتها. غير أن فريق الأمم المتحدة القُطري وشركاءه، العاملين من خلال الفريق العامل المعني بحالات الطوارئ، يقومون بإيصال اللوازم إلى أماكنها، ويدعون السلطات العراقية المعنية، وكذلك القوة المتعددة الجنسيات، إلى إفساح مجال للمساعدة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان.

٥٩ - وقُدِّمت المساعدة في مجالي العودة وإعادة الإدماج إلى ٢٦٧ أُسرة من الأسر العراقية للمشردين داخليا والعائدين في محافظة دهوك، بما في ذلك تعبئة المجتمعات المحلية، وتوزيع مواد لبناء المآوي، وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر (المياه والتعليم والطرق)، وتوزيع الماشية على الأسر الضعيفة. وقُدمت مساعدة مماثلة إلى ٦٨٢ فردا من اللاجئين العائدين والمشردين داخليا في محافظتي أربيل والسليمانية. وقدَّم المكتب الاستشاري المعني بالعائدين والمشردين داخليا المشورة القانونية إلى ٢٥٨ ٥٤ فردا من العائدين والمشردين داخليا في محافظة ميسان.

٦٠ - والمساعدة المقدمة إلى مدينة الفلوجة، وإلى المشردين داخليا من الفلوجة المقيمين في مناطق أخرى، شملت توزيع ٠٠٠ ١٥ طقم من أطقم القرطاسية والحقائب المدرسية للطلاب في الصفوف من الصف الأول إلى الصف الرابع، و ١٠٠ ٣ طقم للطلاب في الصفوف من الصف الخامس إلى الصف التاسع. وفي الوقت نفسه فإن الشركاء المحليين أجروا تقييما لمدارس متضررة عددها ٢٠ مدرسة.

٦١ - واستفاد ما مجموعه ٢٩٨ ١٣٢ فردا من المشردين داخليا في جميع أنحاء العراق من استجابة إنسانية في حالات الطوارئ (بمبلغ إجمالي قدره ٢,١ مليون دولار) وذلك من خلال توزيع البنود من غير الأغذية والأغذية المعلَّبة للاستهلاك الفوري من أجل سدّ العجز في نظام التوزيع العمومي.

٦٢ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بالعمل مع فريق الأمم المتحدة القُطري والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والوزارات العراقية المعنية، ، أداء دورها الرائد في تنسيق التأهب لحالات الطوارئ وأنشطة الاستجابة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، وزعت البعثة خطة العراق المستكملة لحالات الطوارئ على الأمم

المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة. وعلاوة على ذلك فإنه يجري حاليا بذل جهود لكفالة متابعة مجتمع الجهات المانحة الدولي للنقاط التي أبرزتها الخطة والتي ينبغي اتخاذ إجراءات بشأنها. ومن تلك النقاط تحديد نظراء في الحكومة العراقية ومنسقين على مستوى المحافظات من المنظمات غير الحكومية، ودعمهم، وذلك لوضع خطة وطنية للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

٦٣ - وسيكون مستوى، ونطاق، الأنشطة المضطلع بها في كل من مجالي إعادة التعمير والشؤون الإنسانية المنسَّقة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين موضوعا أساسيا في مؤتمر بروكسل الدولي بشأن العراق، المقرر عقده في حزيران/يونيه، وفي الاجتماع الدوري للمرفق الدولي لصندوق إعادة تعمير العراق المقرر عقده في عمان في تموز/يوليه.

٦٤ - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فإنه لا تزال هناك عقبات كبيرة تحول دون التنفيذ التام لأنشطتها. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الأوضاع الأمنية التي تفرض أن يقوم موظفون وطنيون بأداء العمل وأن يكون الإشراف على الأنشطة بقدر أقل مما هو مستحب. ولذلك فإن الأمم المتحدة تستعين بخدمات أطراف ثالثة، مثل المنظمات غير الحكومية المحلية أو الاستشاريين، لرصد وتقييم الأنشطة التي يضطلع بها حاليا الشركاء المنفذون في العراق. وعلى ما يبدو فإن هذا المثلث الإداري يؤدي عمله بقدر معقول من الإتقان، ولو أنه لا يخلو من العيوب، وسوف يستمر في المستقبل المنظور. غير أن أحد القيود البالغة الأهمية في هذا الصدد يتمثل في عدم القدرة على جمع المعلومات بسرعة، كما هو الحال في حالة بلورة استجابة إنسانية في القائم، وهو ما أدى إلى تأخر تلك الاستجابة. وهذا الاعتماد على معلومات غير مباشرة وما يرتبط به من احتمال التحيز لا يزال يمثل أحد القيود الرئيسية أمام كفالة أن تكون الاستجابة صحيحة وملائمة وفي التوقيت المناسب.

٦٥ - وبالمثل، فإن التغييرات المتواترة في الوزارات، المقترنة بالتأخيرات في تشكيل الحكومة الانتقالية، أدت إلى تعليق مجلس الاستعراض الاستراتيجي العراقي والموافقة على مشاريع للتنفيذ. غير أن التغييرات في شاغلي المناصب الوزارية وإعادة صياغة الحافظات داخل الوزارات، وغير ذلك من الآثار المترتبة على إنشاء الحكومة الانتقالية، ولو أنها لم تكن غير متوقعة، نتجت عنها بعض الصعوبات من حيث تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة.

هاء - صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق التابع للمرفق الدولي لصندوق إعادة تعمير العراق

٦٦ - في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بلغ إجمالي التبرعات المودعة في صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق التابع للمرفق الدولي لصندوق إعادة تعمير العراق ما قدره

٦٦٠ مليون دولار، وكانت قيمة التبرعات التي جرى التعهد بدفعها لم تكن قد أودعت بعد ما قدره ١١ مليون دولار فقط. وجرت الموافقة على ما مجموعه ٥٣ مشروعا، بقيمة إجمالية قدرها ٥١٦ مليون دولار، ومُولت تلك المشاريع في إطار صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠٠٥، بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي أُبرمت في إطار المشاريع المعتمدة ٢٨١ مليون دولار، وبلغت قيمة ما تم إنفاقه ١٥٣ مليون دولار. ومن المتوقع الدخول في التزامات تعاقدية ومدفوعات مهمة إضافية في الفترة القادمة.

٦٧ - والتقرير الرسمي الأول الذي يقَّدم كل ستة أشهر إلى المانحين للصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ويعرض الخطوط العريضة للإنجازات التي تحققت وللدروس المستفادة صدر في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. وسوف تُعرض هذه الوثيقة إلى جانب تقرير الصندوق الاستئماني للعراق التابع للبنك الدولي المقَّدم إلى لجنة المانحين التابعة لمرفق الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق في اجتماعها المقبل في تموز/يوليه ٢٠٠٥ في عمان. ويؤكد التقرير على أنه ينبغي تقديم المزيد من الموارد إلى الصندوق بغية الاستفادة من التنفيذ الفعال في عام ٢٠٠٤ وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٥.

٦٨ - ولقد بذلت جهود كبيرة بغية زيادة شفافية ومساءلة الصندوق الاستئماني للعراق إلى أقصى حد وذلك من أجل تعزيز فعالية الصندوق فضلا عن تلبيته لاحتياجات الحكومة العراقية والدول المانحة المتبرعة. وموقع الويب المكرَّس لهذا الأمر والتابع لمرفق الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق (www.irffi.org) يوفر معلومات بشأن توفير التمويل وعملية صنع القرار والمشاريع. وصفحة المشتريات التابعة للصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الموقع الويب لا تزال توفر معلومات مفصّلة بشأن فرص الشراء ومنح العقود. ويعد ذلك بمثابة تعزيز كبير لشفافية البرنامج وفعاليته.

٦٩ - وينفذ الصندوق كذلك أعمالا مستقلة للدروس المستخلصة والاستعراض. وبناء على الإعراب عن الاهتمام فقد تم اختيار أربع شركات دولية واستلمت تلك الشركات طلبات لتقديم المقترحات. ومن المتوقع أن تتوفر نتائج الاستعراض في الصيف وسيساهم ذلك في مواصلة تعزيز فعالية الصندوق ودعم إطار عمل مساءلة الوكالات المنفِّذة والبرنامج ككل.

واو - أنشطة حقوق الإنسان

٧٠ - وحجم التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في العراق يبرِّر مشاعر القلق الشديد. ولا تزال الأخبار المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان تظهر في الصحف وفي تقارير الأمن الخاصة وفي تقارير المجموعات المحلية المعنية بحقوق الإنسان. والتقارير الفردية المقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واعترافات السلطات المعنية بذلك توفر

مؤشرات إضافية بشأن هذه الحالة. وفي كثير من الحالات تم الإعلان على نطاق واسع عن المعلومات المتعلقة بالانتهاكات. ومسألة الرصد الفعال لحالة حقوق الإنسان لا تزال تشكل تحديا، ولا سيما أنه يتعذر بسبب الحالة الأمنية الراهنة الحصول على الأدلة والمضي في التحقيق في الادعاءات. ومع ذلك فإنه في معظم الحالات يشير تواتر البلاغات إلى وجود أنماط واضحة.

٧١ - وارتفاع مستويات العنف الناجم عن التمرد ورد فعل قوات الأمن عليها، وهي قوات تفتقر في كثير من الأحيان إلى ما يكفي من التدريب والانضباط والإشراف، لا يزال يؤدي إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في البلد. ولقد أضرّ الصراع المتواصل بالكثير من المدنيين الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال. وقام المتمردون بتنفيذ عمليات اغتيال ضد شخصيات سياسية وموظفين مدنيين وأفراد من قوات الشرطة والأمن. ولقد أسفرت عمليات التفجير العشوائية عن مصرع المئات وإصابة عدد أكبر بجراح. والتقارير المتعلقة بحالات التهديد والتخويف أصبحت من التقارير المعتادة، وهي تشمل حالات تتعلق بالموظفين الوطنيين التابعين للأمم المتحدة.

٧٢ - وليس بإمكان السلطات اليوم أن تكفل الحماية التامة للسكان من مثل هذه الأعمال وذلك على الرغم من أن قانون ضمان الأمن الوطني لا يزال ساري المفعول. ولا تزال إحدى التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان تتمثل في احتجاز آلاف الأشخاص بدون اتباع الإجراءات الواجبة. ووفقا لما أعلنته وزارة العدل كان عدد المحتجزين في بداية نيسان/أبريل حوالي ٠٠٠ ١٠ فرد منهم ٠٠٠ ٦ فرد تحتجزهم القوة المتعددة الجنسيات. ومع أن بعض المحتجزين قد أُفرج عنهم فإن عدد المحتجزين لا يزال يزداد يوما بعد يوم. ويحظر القانون الدولي الاحتجاز المتواصل بدون إمكانية الاتصال بالمحامين والمحاكم، بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ.

٧٣ - وهناك تقارير متواصلة تصدرها وسائط الإعلام بشأن إفراط القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات في استخدام القوة في نقاط التفتيش وأثناء عمليات التفتيش التي تقوم بها. ونادرا ما تسفر التحقيقات في هذه الانتهاكات عن مقاضاة المسؤولين عنها. والعجز عن التحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها المجموعات والقوات المسلحة ومقاضاتها بشأن هذه الانتهاكات، والافتقار إلى تقديم التعويض المناسب لأولئك الذين انتُهكت حقوقهم، أدى إلى زيادة السخط السياسي ولا يزال يشكل تحديا للترويج لعملية المساءلة واحترام حكم القانون. ومسألة انتشار المليشيات غير المشروعة ومحاولات التحريض على التوتر فيما بين

الطوائف عن طريق عمليات القتل التي تستهدف أشخاصا معيَّنين هي مسألة مثيرة للقلق البالغ.

٧٤ - ولقد تمثلت إحدى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها نظام البعث في التشريد القسري للسكان. ويجب ألا تؤدي عملية إعادة حقوق أولئك السكان من خلال عملية عودة منظمة وآمنة وكريمة، بما يشمل إنشاء آلية للتعويض، إلى المزيد من التشريد القسري.

٧٥ - وستواصل البعثة أنشطتها المتعلقة بالدعوة لدى جميع الأطراف المعنية لتناول السمة المنتظمة لانتهاكات حقوق الإنسان. ولقد استمرت المناقشات مع السلطات والجهات المانحة بغية تنسيق المساعدة من أجل تعزيز حكم القانون في البلد. وينسِّق مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة تنسيقا وثيقا مع مكتب الدعم الدستوري من أجل تقديم الدعم بشأن الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان في عملية وضع الدستور. وبالإضافة إلى ذلك فإن مكتب حقوق الإنسان على استعداد، بالتنسيق مع مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لتوفير الدعم التقني للجنة صياغة الدستور التابعة للجمعية الوطنية الانتقالية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

٧٦ - ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم إنشاء مركز وطني للمفقودين والغائبين. واجتمع فريق الخبراء العلمي في عمان في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس وأجرى فريق الخبراء القانوني مشاورات في عمان في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو وفي بغداد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو لدراسة مشروع قانون وتقديم مقترحات إلى الحكومة الانتقالية. وأجرى مكتب حقوق الإنسان مشاورات أخرى في الكويت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو لمناقشة أنسب قواعد البيانات للمركز الوطني.

٧٧ - وأكملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورة تدريبية مدتها أسبوعان بشأن رصد حقوق الإنسان لصالح المنظمات غير الحكومية العراقية في الفترة من ١٧ إلى ٢١ آذار/مارس ومن ٩ إلى ٢٤ نيسان/أبريل في عمان. وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٦ نيسان/أبريل نُفِّذ الجزء الثاني من تدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان للمنظمات غير الحكومية في عمان. وعُيِّن مستشار إقليمي لوضع دراسة تتضمن توصيات لإطار عمل قانوني لعمليات المنظمات غير الحكومية في العراق.

زاي – أنشطة الإعلام

٧٨ – واصل المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إبلاغ جهات معيَّنة بولاية البعثة وأنشطتها وتلبية الاحتياجات الإعلامية للبعثة ككل. وقد تم الانتهاء من إعداد استراتيجية إعلامية مستكملة وخطة تشغيل وهيكل تنظيمي جديد وفقا لولاية البعثة ودورها المتغير ومفهوم العمليات المستكمل. ونُقل موظفان إعلاميان دوليان إلى بغداد بالإضافة إلى الموظفين الاثنين المحليَين الموجودَين في بغداد وأربيل.

٧٩ – وخلال الفترة قيد الاستعراض أعاد مكتب الإعلام تصميم موقع الإنترنت الحالي العامل باللغة الانكليزية لزيادة سهولة استخدامه. وأنشأ المكتب موقعا باللغة العربية من المنتظر أن يبدأ العمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويقوم المكتب أيضا بتعزيز الفريق التقني التابع له من أجل افتتاح موقع باللغة الكردية بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقد أصدر المكتب نشرتين إخباريتين شهريتين باللغتين العربية والانكليزية (على الموقع http/uniraq.org)، ومن المقرر أن تصدر النشرة التالية في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٨٠ – ويقوم المكتب بتصميم حملة إعلامية قبل انعقاد المؤتمر الدولي المقبل المعني بالعراق في بروكسل واجتماع الجهات المانحة في عمان لزيادة إبراز أنشطة البعثة وإنجازاتها في العراق. وتم إعداد الطبعة الثالثة لملف البعثة الإعلامي باللغتين العربية والانكليزية لنشره في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ومن المخطط أن تصدر النسخة الكردية في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

رابعا – المسائل الأمنية والتنفيذية

ألف – تقييم الحالة الأمنية

٨١ – إن مدى قدرة البعثة على تنفيذ مهامها في العام الماضي كان، ولا يزال، محدودا للغاية من جراء الوضع الأمني وقيود التنفيذ الأخرى. وفي أعقاب مأساة ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أوضحتُ أنه يجب أن يكون دور البعثة متناسبا مع المخاطر وأنه ينبغي أن يشكِّل أمن الموظفين المبدأ التوجيهي الرئيسي لتنفيذ مهامها. والمخاطر والاحتياجات الخاصة بتلبية معايير الأمن التشغيلي الدنيا تطلبت توفير ترتيبات أمنية للحماية تتجاوز الترتيبات المخصصة لعمليات السلام الأخرى، من حيث التكلفة ونسبة عدد الموظفين الفنيين إلى عدد الموظفين غير الفنيين.

٨٢ – وعمليات تقييم المخاطر الأمنية تؤكد أن مستوى التهديد لا يزال مرتفعا. وترتيبات الأمن تفرض قيودا كبيرة على الموظفين، الذين يعانون من ظروف معيشة وعمل شاقة للغاية

إلى جانب التوتر المستمر الناجم عن العيش في ظل مخاطر كبيرة. وتتمثل إحدى النتائج في أنه يصعب تعيين الموظفين والإبقاء عليهم هناك. ومعدل الشواغر العام الحالي للبعثة يبلغ ٥٥ في المائة. وقد رفض بعض الأشخاص ببساطة، قبول المخاطر، بينما عزف آخرون عن قبول التوظيف على أساس عدم وجود تعويضات كافية لظروف العمل.

٨٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم تهدأ حدة العنف في العراق، إذ وصل عدد الحوادث، مرة أخرى إلى مستويات مرتفعة للغاية بعد تشكيل الحكومة الانتقالية. والهجمات بالقنابل والهجمات ضد المنشآت والقوافل التابعة للقوة العراقية وللقوة المتعددة الجنسيات والهجمات ضد الطائرات وخطف الرهائن والاغتيالات التي تستهدف مدنيين عراقيين بينهم شخصيات عامة، والكثير منها على نطاق متزايد وتتسم بالتعقيد، لا تزال متمركزة حول بغداد والموصل والرمادي وتكريت. وحظيت مراكز الشرطة العراقية ومراكز التجنيد باهتمام خاص واستمرت الهجمات العشوائية ضد المدنيين كي تتسبب في زيادة الإصابات وذلك، كما يبدو، بهدف إظهار ضعف الحكومة الجديدة وعدم قدرتها على السيطرة على الأوضاع الأمنية وزيادة حالات التوترات الطائفية.

٨٤ - وفي بعض الأحيان انقطعت الحركة البرية بين المنطقة الدولية في بغداد والمطار. وبيَّن هجوم رئيسي شُن ضد قوات الأمن المحلية في أربيل وحوادث وقعت في أجزاء أخرى من العراق استمرار قدرة العناصر المعادية على اختيار وتنسيق الأهداف في جميع أرجاء البلد. ولذا فإن الوضع الأمني الحالي والمنظور في الأجل القريب لا يوفر أي مجال للخفض المبكر في مستوى حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها وأنشطتها في العراق.

باء - الترتيبات الأمنية

٨٥ - ويجري حاليا توفير الأمن لمرافق الأمم المتحدة في بغداد، فضلا عن حماية الموظفين الدوليين عند تحركهم خارج المناطق المحمية، بواسطة مجموعة منسقة تنسيقا وثيقا من مستشاري أمن الأمم المتحدة غير المسلحين، وأفراد حرس الأمم المتحدة المسلحين تسليحا خفيفا ومفرزات الأمن الشخصي، ووحدات عسكرية متحركة قوية ومجهزة تجهيزا جيدا وتابعة للقوة المتعددة الجنسيات وتدعمها سلسلة قوية من القيادة والسيطرة والمعلومات والإجلاء الطبي. وسوف تنقل إلى العراق في أواسط حزيران/يونيه مفرزة أمن شخصي ثالثة تابعة للأمم المتحدة وذلك لتعزيز الترتيبات الأمنية الخاصة بموظفي الأمم المتحدة في العراق.

٨٦ - ومهام وحدة خدمات الأمن التابعة للبعثة ستزداد تعقيدا لكي تتسق مع تطور مهام البعثة. ولهذا السبب فإن مسألة توفير موظفي أمن يتحلون بالكفاءة والخبرة للتمكن من تنفيذ أنشطة البعثة تنفيذا آمنا وفعالا لا تزال من المسائل التي تحظى بأعلى درجات الأولوية.

وبالنظر إلى أن أنشطة الجماعات المعارضة المسلحة تتكيف وتتغير وفقا للضغوط السياسية ولضغوط قوات الأمن فإن مسألة الحصول على معلومات أمنية جيدة وإعدادها وتحليلها أصبحت تتسم بأهمية متزايدة.

٨٧ - وفريق المستشارين العسكريين الذي يتكون من أربعة أفراد، ويضم كبير المستشارين العسكريين ومساعده اللذين يعملان من بغداد، ومستشارا عسكريا واحدا يعمل في البصرة وآخر يعمل في أربيل، لا يزال يقوم بتوفير الاتصال المباشر لكي تقدم القوة المتعددة الجنسيات الدعم لعمليات البعثة. وأفراد ذلك الفريق يعملون بشكل وثيق مع إدارة خدمات الأمن والموظفين الإداريين لكفالة توفير مستويات مناسبة ومتفق عليها للدعم الأمني والإداري واللوجستي. وهذا يشمل تأكيد واستعراض توفير أمن ''الحلقة الوسطى'' لمرافق البعثة ودعم مرافقة القوافل للحركة في المواقع الثلاثة.

٨٨ - وحتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كانت ١٤ دولة من الدول الأعضاء قد أودعت مبلغا يزيد عن ١٦ مليون دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ من أجل دعم كيان مميز تحت قيادة موحدة للقوة المتعددة الجنسيات له مهمة مكرسة لتوفير الأمن لتواجد الأمم المتحدة في العراق (''الحلقة الوسطى''). وقد نُشرت وحدات القوات الأولى للكيان المميز القادمة من جورجيا في بغداد وتلك التي وصلت من رومانيا في البصرة. وتم الانتهاء من وضع آلية لصرف الأموال للدول الأعضاء المساهمة بقوات في الكيان المميَّز عن طريق تبادل الرسائل بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥. وقد أُرسلت إلى الدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق رسالة تعرض طبيعة آلية الصرف التابعة للصندوق.

٨٩ - وإنني أرحب بالدعم الذي تقدِّمه القوة المتعددة الجنسيات لتوفير الأمن لتواجد الأمم المتحدة في العراق. وسوف تواصل البعثة، من أجل تنفيذ مهامها، الاعتماد على هذا الدعم في المستقبل المنظور. وإنني ممتن أيضا للمساهمات المالية التي قدَّمها عدد من الدول الأعضاء لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم كيان مميز تحت قيادة موحدة للقوة المتعددة الجنسيات ومكرس لتوفير الحماية لتواجد الأمم المتحدة في العراق. وأنا أرحب كذلك بالدعم الذي قدمته حكومات وشعوب فيجي وجورجيا ورومانيا للإسهام إسهاما كبيرا في الترتيبات الأمنية لعمليات البعثة في العراق.

جيم - مرافق البعثة وشؤونها اللوجستية

٩٠ - بعد أن أوفدت مفرزتا اتصال إلى البصرة وأربيل، تواصل البعثة عملها في ثلاثة بلدان لها فيها مكاتب في خمسة مواقع من بينها بغداد وعمان والكويت. وفي حين أن مرافق الأمم

المتحدة في بغداد توجد في مواقع جيدة وجرى تحسينها كي تستجيب للشواغل الأمنية فإنه لا سبيل في الوقت الحاضر إلى إجراء توسيعات فيها. ومما ينطوي على مضاعفات أمنية وأخرى لوجستية إضافية، التطورات التي جدت في الآونة الأخيرة بشأن ترميم أماكن الإيواء الحالية، واحتمال نقلها إلى مكان آخر، فضلا عن احتمال إعادة نشر عناصر الأمن، العراقيين منهم والتابعين للقوة المتعددة الجنسيات، داخل المنطقة الدولية. ويجب معالجة هذه المسائل لتمكين البعثة من مواصلة وجودها في بغداد.

٩١ - ومن الضروري أن يستمر وجود البعثة داخل المنطقة الدولية حيث يوفر لها ذلك في آن واحد شرطي الأمن والقرب من مكاتب الحكومة العراقية. غير أن الإمكانيات المتاحة بالنسبة لأماكن إيواء البعثة الآن وفي المستقبل هي إمكانيات محدودة والخيارات المتاحة هي حاليا قيد الاستعراض لتحديد أفضلها.

٩٢ - ونظرا للحالة الأمنية السائدة والقيود الحائلة دون تحقيق الاكتفاء الذاتي في مناطق محددة، ستواصل البعثة في المستقبل القريب الاعتماد على موارد برنامج القوة المتعددة الجنسيات للتعزيز المدني للوجستيات. بيد أنه يجري في الوقت الحاضر بذل كل جهد ممكن للتقليل من الاعتماد على ذلك البرنامج. وهناك في هذا الصدد عدد من العقود الهامة التي ينتظر إبرامها قريبا.

٩٣ - وهناك قاعدة للدعم اللوجستي يتواصل تشغيلها انطلاقا من الكويت. ويواصل مكتب البعثة في عمان تقديم الدعم لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يتلقون التدريب التوجيهي الإجباري في مجال الوعي الأمني وللعدد المتزايد من المؤتمرات وحلقات العمل التي تنظمها في الأردن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها.

٩٤ - وعلى الرغم من القيود المذكورة أعلاه تعتزم البعثة أن تعزِّز في الأشهر القادمة الدور الذي تقوم به في تقديم الدعم للشعب العراقي. وقد بيَّنت البعثة بالفعل أن الفعالية يمكن تحقيقها بقدرات ميدانية محدودة. وأية زيادة في عدد موظفي البعثة في العراق ستعتمد على إجراء تقييم شامل وواقعي يضع في الاعتبار الأوضاع الأمنية والتشغيلية السائدة.

دال - وجود الأمم المتحدة في البصرة وأربيل

٩٥ - ستظل مفرزتا الاتصال التابعتان للأمم المتحدة في البصرة وأربيل مقيمتين في أماكن إقامة أفراد القوة المتعددة الجنسيات وتحت حمايتها إلى أن يتم إنشاء مرافق للأمم المتحدة ونشر أفراد الأمن والدعم بعد ذلك.

٩٦ - ومع أنه قد تم ترميم مرفق ميناء المعقل في البصرة بما يحوله إلى قاعدة لوجستية ومكان لإيواء الأفراد ومقر للمكاتب، فإنه، ولأسباب أمنية، يتعذر استخدامه في القريب العاجل في الغرضين اللذين رمِّم من أجلهما. ولهذا، أعلنت البعثة عن مناقصة لوضع التصميمات المطلوبة لترميم المباني الموجودة في موقع جزيرة القصر الذي يستوفي الشروط الأمنية. وحالما يتم الانتهاء من ترميم ذلك المرفق سيُنقل إليه جميع موظفي الأمم المتحدة من المرافق التي توفرها حاليا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

٩٧ - وفي أربيل، قدمت القوة المتعددة الجنسيات ثلاث حاويات لاستخدامها كمساكن ومكاتب لأفراد مفرزة الاتصال، ووفرت القوة المتعددة الجنسيات أيضا دعما جويا من الكويت إلى أربيل. وقد بدأ العمل في بناء المجمع الرئيسي للبعثة في أربيل، ومن المتوقع الانتهاء منه في أواخر الصيف. بيد أن ذلك سيتطلب نشر عناصر إضافية من القوة المتعددة الجنسيات لحماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها.

هاء - الاتفاقات

٩٨ - جرى في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ التوقيع على اتفاق بشأن مركز البعثة مع الحكومة العراقية. وسوف يدخل الاتفاق حيز النفاذ بعد أن يتبادل الطرفان مذكرات تؤكد اعتماد السلطات المختصة لكل طرف على الاتفاق. وسوف يدعم الاتفاق مركز البعثة في العراق، كما أنه سيساعد في ضمان توفر المرافق للبعثة وموظفيها للقيام بمهامهم.

٩٩ - وكان وزير خارجية الكويت قد أكد لممثلي الخاص في اجتماع عقده معه في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ أن حكومته تتوقع أن يصدِّق برلمان الكويت على مذكرة التفاهم مع البعثة في المستقبل القريب. واستمرار وجود البعثة بدون اتفاق مصدق عليه، سيجعلها في وضع قانوني شاذ يؤثر سلبا على الترتيبات الإدارية للبعثة ولأفرادها. وهناك حاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي على التعاون القائم في الحقيقة بين حكومة الكويت والبعثة بالتصديق على مذكرة التفاهم.

١٠٠ - وهناك اتفاق قائم بشأن مركز البعثة في الأردن منذ آب/أغسطس الماضي.

١٠١ - والاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تولي القوة المتعددة الجنسيات حماية وجود الأمم المتحدة لا يزال معلقا لدى وزارة الدفاع للولايات المتحدة. وقد تلقى ممثلي الشخصي في المناقشات التي أجراها مع كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في واشنطن، العاصمة، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تأكيدات بتسريع الإجراءات الأخيرة لإبرام هذا الاتفاق الهام الذي يتوقف عليه مباشرة استمرار سلامة وأمن الرجال

والنساء الذين يشكلون وجود الأمم المتحدة في العراق. وأنا أحث حكومة الولايات المتحدة على أن تقدم تعليقاتها على المشروع المنقح الذي قدمته إليها الأمم المتحدة في آذار/مارس في أعقاب المناقشات التي أجريت في نيويورك.

خامسا – ملاحظات

١٠٢ – تمكنت الأمم المتحدة منذ اعتماد القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) قبل سنة خلت، في ظروف تنطوي على تحديات فريدة، من مساعدة العراق، حتى الآن، على أن يجتاز كل مرحلة من مراحل عمليته السياسية الانتقالية. واكتمال العملية السياسية الانتقالية بنجاح سيتوقف على ما إن كان الشعب العراقي وحكومته سيتمكنان، بدعم مناسب من المجتمع الدولي، من الاستناد في هذه العملية على المنجزات الأولى قبل الانتقال إلى خطوات التحول التالية. ذلك أن كل خطوة تُقطع يجب أن تساهم في استعادة السلام والأمن الدائمين. وهذا يتطلب ليس فقط المضي قدما في مسار عملية التحول السياسي بل أيضا تحقيق تقدم ملموس بالنسبة لتحسين الظروف الأمنية والمعيشية لجميع العراقيين.

١٠٣ – وصياغة دستور وطني على مدى الأشهر القادمة تتيح فرصة تاريخية للعراقيين للم شملهم. ذلك أن المحافظة على الزخم السياسي اللازم لقيادة العراق عبر المراحل المتبقية من عملية التحول لن تتيحها سوى عملية دستورية موثوقة. وارتفاع سقف الشروط الدنيا لمصادقة كل العراقيين على الدستور في استفتائهم عليه يوفر للقيادة العراقية حافزا قويا يشجعها على العمل من أجل عملية دستورية تتسم بالشمولية والمشاركة والشفافية وتستجيب للمطالب الرئيسية لجميع الدوائر السياسية في العراق.

١٠٤ – وكي يكتسب الدستور التأييد والشرعية اللازمين، ينبغي إيلاء عملية إخراجه اهتماما لا يقل عن الاهتمام بمواده وبإنجازه في الموعد المحدد. فكلما التزمت الجمعية الوطنية الانتقالية ببسط يدها للمناصرين الرئيسيين، واستجابت لوجهات نظرهم وشواغلهم، زادت فعاليتها في وضع دستور يتوحد فيه جميع العراقيين. وأنا أحث الجمعية الوطنية الانتقالية على اغتنام هذه الفرصة لزيادة بذل جهودها من أجل إيجاد أرضية مشتركة لصيغة يلتف حولها الجميع وتفي بالغرض. وسوف تكون البعثة مستعدة لتقديم المساعدة بجميع الطرق الممكنة بناء على طلب السلطات العراقية.

١٠٥ – وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في العملية السياسية فإن الحالة الأمنية المتفجرة لا تزال تشكل تحديا هائلا لعملية التحول. وأنا أشعر بالقلق إزاء احتمال تصاعد التوتر بين الطوائف وداخل الطائفة الواحدة ليتحول إلى صراع عرقي أو طائفي وما يترتب على ذلك

من تداعيات على المستوى الإقليمي. كما يحدث في مناطق أخرى عديدة في العالم فإن المدنيين الأبرياء هم الذين يتضررون على نطاق واسع من أعمال العنف واستخدام القوة. وأنا أعربت مرارا عن إدانتي لجميع الأعمال الإرهابية، ودعوت إلى وقف جميع هذه الأعمال. وقد ناشدت أيضا جميع الأطراف أن تتجنب الإفراط في استخدام القوة وأن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس لحماية أرواح المدنيين.

١٠٦ - ويجب أن تؤخذ بجدية التقارير التي تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبها جميع الأطراف. فأعمال العنف العشوائية وإجراءات الاحتجاز دون وجه حق لا يترتب عليها سوى تفاقم الإحساس بإفلات المجرمين من العقاب، كما أنها تنمي مشاعر الكراهية تجاه المسؤولين عن توفير الأمن. وأنا أناشد جميع الأطراف مجددا، في أعقاب الهجمات الواسعة النطاق التي شنت في الآونة الأخيرة في أجزاء مختلفة من البلد، أن تتقيد على نحو صارم بما عليها من التزامات طبقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

١٠٧ - وتحقيق استقرار الحالة الأمنية يرتبط ارتباطا وثيقا بإصلاح القطاع الأمني. وقد لمست الجهود التي تبذلها القوة المتعددة الجنسيات وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة لتدريب، وتمويل وتجهيز، قوات الأمن العراقية بغية تمكينها من تولي المزيد من المسؤوليات في أقرب وقت ممكن لضمان استتباب الأمن في العراق. وينبغي أيضا الحرص على ضمان أن تعكس قوات الأمن الجديدة التنوع السكاني في العراق.

١٠٨ - وبالإضافة إلى توفير الأمن، يتوقع الشعب العراقي من حكومته أن تلبي على وجه السرعة احتياجاته الفورية وخاصة ما يتعلق منها بالظروف المعيشية وإتاحة فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية. ويجب بذل كل جهد ممكن للتخفيف من مظاهر الحرمان والأخطار اليومية التي تحط من مستوى عيش الكثيرين من العراقيين وتسهم في تضخيم صفوف الساخطين. وأنا أحث الحكومة على أن تستفيد تماما من المشورة والخبرات والموارد المتاحة لها داخل العراق وخارجها كي تستجيب لاحتياجات شعبها.

١٠٩ - وسوف تحتاج الحكومة العراقية الجديدة إلى الدعم الفعلي المتواصل من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. ولذلك فإنني أرحب بالجهود المضطلع بها في إطار العملية الإقليمية الجارية وأشجع تلك الجهود. وأنا أرحب أيضا بالمبادرة المشتركة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، بناء على طلب من الحكومة العراقية، لعقد مؤتمر دولي في بروكسل في ٢٢ حزيران/يونيه لدعم إعادة بناء العراق سياسيا واقتصاديا. وسوف تبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها للمساهمة في إنجاح المؤتمر وضمان فعالية متابعة نتائجه.

١١٠ - ولا يزال استمرار انعدام البيئة الآمنة يحد بشدة من قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها على نحو كامل ويعرض موظفيها لمخاطر جسيمة. ولذلك فإن توفير الحماية الفعالة لموظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين لا يزال هو المبدأ التوجيهي الأساسي الذي يحكم كل ما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة للوفاء بالولاية المنوطة بها في العراق. وقد اتخذت الأمم المتحدة خطوات استثنائية من أجل وضع ترتيبات أمنية للحماية تتجاوز الترتيبات المعمول بها في عملياتها الأخرى لحفظ السلام. غير أنه على الرغم من هذه الترتيبات لا تزال البعثة تواجه عددا من الصعوبات الأمنية وصعوبات تشغيلية أخرى. وفي ظل هذه الظروف، يمثل تعيين موظفين مؤهلين للعمل في البعثة والاحتفاظ بهم تحديا كبيرا. ولهذا فإنني قد أشرت بأن يعاد النظر على وجه السرعة في شروط الخدمة والأجور بالنسبة للموظفين العاملين في العراق. وتماشيا مع النهج الذي نتبعه منذ عودة البعثة إلى العراق سوف نواصل بذل كل جهد ممكن لتحديد الكيفية التي يمكن بها أن تؤدي الأوضاع السائدة إلى زيادة قدرة البعثة على أداء مهامها وليس الحد منها.

١١١ - وسوف تكون عملية صياغة دستور وطني للعراق هي التحدي السياسي الرئيسي خلال الأشهر القادمة. وطلبت الجمعية الوطنية الانتقالية أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة تقنية لتلك العملية. وقد وضعت البعثة برنامجها شاملا لدعم العملية، وهي منخرطة على نحو كامل مع أعضاء لجنة صياغة الدستور المنبثقة عن الجمعية الوطنية الانتقالية، وجهات فاعلة أخرى، للمساعدة على إنجاح عملية وضع الدستور.

١١٢ - وبالتعاون الوثيق مع سائر الشركاء الدوليين ستواصل الأمم المتحدة أيضا، في سياق متابعة دورها لدعم الانتخابات التي عقدت في كانون الثاني/يناير من هذه السنة، تقديم المشورة والدعم إلى اللجنة العراقية الانتخابية المستقلة في التحضير للمناسبات الانتخابية القادمة. واستعدادا لمهامنا القادمة في هذه الانتخابات، أصدرت توجيهاتي إلى شعبة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية لتضطلع في هذا الشهر ببعثة لتقييم الاحتياجات وذلك بدعوة من اللجنة الانتخابية المستقلة.

١١٣ - وفي مجال التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية، اضطلعت البعثة بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بدور ريادي في إيصال المساعدة في العراق على نحو يعزز قدراتها بما يتفق مع أولوياته الوطنية. ونظرا لاستمرار الصعوبات الأمنية، تواصل وكالات الأمم المتحدة تنفيذ الأنشطة المتصلة بهذا المجال من خلال شركاء وطنيين. وسوف تسعى البعثة في الأشهر القادمة من أجل زيادة تنسيق المساعدة السياسية المقدمة للحكومة الانتقالية

والمساعدة المقدمة إليها في مجال التعمير. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد، للقيام، حيثما أمكن، بدور الوسيط والمنسق لدى المانحين بشأن المسائل الإنمائية.

١١٤ - ونتائج العملية السياسية الانتقالية ستحدِّد مستقبل العراق لفترة طويلة قادمة، كما سيكون لها تأثير على السلام والاستقرار في المنطقة. ومن البوادر المشجعة أن المفاوضات التي جرت بشأن تشكيل الحكومة الانتقالية ركزت على الحوار والتفاهم المتبادل وبناء الثقة فيما يتعلق بالقضايا المعقدة. ومما يبعث على التشجيع أيضا ما يصدر عن مجموعات بقيت خارج العملية السياسية من إشارات تدل على أنها أصبحت تسعى الآن إلى المشاركة بصورة فعلية في تلك العملية. وفي حين أن مسؤولية النهوض بهذا الجهد تقع في المقام الأول على عاتق الشعب العراقي، يظل للمجتمع الدولي أيضا مصلحة في إنجاح عملية التحول. ونحن جميعا لنا مصلحة مشتركة وحيوية في أن نرى العراق وقد تحلى، حكومة وشعبا، بروح الحكمة والتبصر لتحديد اختياراته في هذه البيئة التي تنطوي على تحديات صعبة للغاية.

١١٥ - ولذلك فإن الأمم المتحدة ستواصل في الفترة المقبلة بذل كل ما في وسعها لزيادة دعمها إلى أقصى حد. وممثلي الخاص وموظفوه في البعثة جديرون بأن يلقوا الدعم الكامل من مجلس الأمن والجمعية العامة في قيامهم بمهامهم الصعبة. وأخيرا فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لموظفي البعثة والوكالات الوطنيين الدوليين عن تقديري لتفانيهم في العمل في هذه الظروف البالغة الصعوبة.